وذكر الموقوف لتعلق به قوله من القضايا او المركب بالقضايا ما فوق الواحدة فخرج
عن حد القياس القضية الواحدة المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها اما خروج
القضية البسيطة فظ واما خروج المركبة فلانه انما يقال لها في العرف انها قضية واحدة
مركبة من قضيتين ولا يقال انها قضيتان وبهذا يندفع الاعتراض على تعريف
القياس بانه يشتمل القضية المركبة المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها وقوله
متى سلمت اشارة الى ان مقدمات القياس لا يجب ان تكون مسلمة اي مقبولة بل
لو كانت منكرة لكنها بحيث لو سلمت لزم عنها النتيجة فهي قياس فيدخل في التعريف
القياس الصادق المقدمات وغيره وقوله لزم يخرج الاستقراء والتمثيل
فان تسليم المقدمات فيهما لا يستلزم النتيجة لكونهما ظنيات وقوله عنها يخرج
ما يستلزم قولا اخر بحسب خصوص المادة كما في قولنا لا شيء من الانسان بحجر وكل
حجر جماد فانه يلزم منه لا شيء من الانسان بجماد لكن لا من نفس القضايا
وقوله لذاتها احترز به عما يستلزم قولا اخر بواسطة مقدمة غريبة اما الاجنبية اي غير
لازمة من المقدمات كما في قولنا ا مساو لب وب مساو لج فا مساو لج بواسطة
صدق كل مساو المساوي مساو فانه لو لم يصدق مثل هذه المقدمة لم يصدق
القول الاخر كما في قولنا ا نصف لب وب نصف لج فانه لا يلزم ا نصف لج اذ لا يصدق
ان

ولانه

بل بواسطة مقدمة اخرى اجنبية وهي قولنا مساوي المباين مباين وليس هذا من قبيل الثاني

ان نصف النصف نصف واما غير اجنبية اي يكون لازمة من المقدمات
كما في قولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب
ارتفاعه ارتفاع الجوهر فانه يلزم منهما ان جزء الجوهر جوهر لكن بواسطة عكس نقيض
المقدمة الثانية وهو قولنا كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر مع
انه ليس بقياس بالنسبة الى هذه القضية اللازمة وفسروا المقدمة الغريبة
بان يكون حدودها مغايرة لحدود مقدمات القياس حتى يدخل فيه القياسات
المبينة بطريق العكس المستوي وخرج المبينة بطريق عكس [illegible] وسبب
ذلك انهم اعتقدوا وجوب تكرر الحد الاوسط وهو حاصل في المبينة بالعكس
المستوي دون عكس النقيض ودون قياس المساواة وبهذا الوجوب ما لا يقتضيه
تعريف القياس وقوله قولا اخر اشارة الى وجوب مغايرة النتيجة لكل من المقدمتين
لان النتيجة مطلوبة غير مفروضة التسليم بخلاف المقدمة وقيل لانه لو لم يعتبر
المغايرة لزم ان يكون كل قضيتين قياسا كقولنا كل انسان حيوان وكل حجر جماد
فانهما يستلزمان احدهما ضرورة لاستلزام الكل للجزء وفيه نظر لانا لا نسلم انها لازمة
من المقدمتين فان معنى اللزوم عنهما ان يكون لهما دخل في ذلك وظاهر ان المقدمة
الاخرى لا دخل لها في ذلك فان قيل قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم صح

النقيض صح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)